مروان مارد لا مُرتد

نواف التميمي

في الرابع من أغسطس/ آب 2001، نجا أمين سر حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، مروان البرغوثي، من محاولة اغتيال، عندما شنت قوات الاحتلال الإسرائيلي هجوما بالصواريخ على قافلة سيارات كان يستقل إحداها في رام الله. أخطأت الصواريخ سيارته، وأصابت سيارة حراسة كان داخلها المطلوب لسلطات الإحتلال، محمد أبو حلاوة. وفي أعقاب محاولة الإغتيال التي تعرّض لها القيادي الفتحاوي الأبرز والأنشط في الإنتفاضة الثانية، حذّرت السلطة الفلسطينية من اندفاع إسرائيل باتجاه شن حرب شاملة بالللجوء إلى العمل السري (تحت الأرض)، ما يعني العودة إلى خيار الكفاح المسلح.

أذكر أنني، وبحكم عملي الصحافي، اتصلت بمروان البرغوثي، للحصول على تعليق خاص منه على محاولة الاغتيال، ثم سألته عن صحة أو إمكانية ماذا ذهبت إليه القيادة الفلسطينية من تهديد بالعودة إلى خيار العمل السرّي والكفاح المسلح، ردّ بسخرية على تهديدات إسرائيل، وردّ بمرارة على عنتريات جنرالات الفضائيات. في نهاية المكالمة، قلت لمروان: «دير بالك على حالك، يبدو أنهم جادّون في التخلص منك»، فأجاب ضاحكاً: «ولا يهمك، الله الحامي، بعدين الإخوان في اللجنة المركزية، ما بقصّروا، حضروا لي ملصقاً (بوستر) بصورة ملوّنة مع رتبة شهيد». لست في كلمات مروان المقتضبة والسريعة إحباطه من قيادات تنتظر استشهاده، وتتبجّح بتهديدات خاوية بالمقاومة.

بعد ثمانية أشهر من محاولة الاغتيال، في الخامس عشر من إبريل/ نيسان 2002، اعتقل جيش الاحتلال الإسرائيلي مروان، بعد مهاجمة أحد المنازل في رام الله. أسبغ رئيس الوزراء الإسرائيلي في حينه، أرييل شارون، لاعتقال مروان حياً، وقال «كنت أفضل أن يأتيني رماداً في جرّة». وعلق وزير الحرب، شاؤول موفاز، بالقول «اعتقال البرغوثي هو هدية عيد الاستقلال التي يقدّمها الجيش للشعب الإسرائيلي، وضربة قاتلة للانتفاضة». ومنذ اعتقال مروان قبل 20 عاماً، لم تتوقف القيادات الفتحاوية عن طباعة البوستر ات لرفعها خلال وقفات قصيرة تحت ظلال شجرات الصنوبر أمام مقر المجلس التشريعي الفلسطيني في رام الله، تتخللها صور «سيلفي» كثيرة، وبعض هتافات مُطالبة بالإفراج عن مروان، مع «رشّة» تصريحات للكاميرات تذكّر محاسن الأسير مروان البرغوثي ومآثره.

لم تقتل الصواريخ التي أُطلقت من مستوطنة بسيفوت المارد مروان، ولم تُفلح سنوات عشرون من الاعتقال، قضى معظمها في زنازين الانفرادي، في إخماد صوته الذي ظل الغائب الحاضر في المشهد الفلسطيني، وصار رقماً صعباً لا يمكن القفز عنه، لا في خيارات الصراع أو السلام مع إسرائيل، ولا في معادلات ترتيب البيت الفلسطيني... خلال الأسابيع القليلة الماضية، عاد مروان قوياً إلى الساحة الفلسطينية، بداية بالتحدّي لمنافسة الرئيس محمود عباس في أي انتخابات رئاسية قد تُنظم في المستقبل القريب، ثم من خلال التحالف مع القيادي الفتحاوي، ناصر القدوة، في قائمة «الحرية» لانتخابات المجلس التشريعي، ومنافسة قائمة اللجنة المركزية لحركة فتح.

من حق مروان البرغوثي الترشح للانتخابات كأي فلسطيني مُسَجّل في قوائم الناخبين، ليس في ذلك لا ردّة ولا انشقاق، بل قد يكون هو الأحق، وتاريخه النضالي الطويل يرشّحه لذلك، والأهم أن ترشّح مروان للرئاسة الفلسطينية، والفوز بها، وهذا غير بعيد في غياب أي منافسين أقوياء، لا من داخل حزب السلطة ولا من خارجه، بمن فيهم الرئيس أبو مازن، قد يكون الأمل الوحيد في تحريره. ربما تُفضّل إسرائيل رؤية مروان غارقاً في دواليب السلطة ومفاسدها، ومشغولاً في جمع الشتات الفلسطيني المبعثر، على أن تراه مانديلا جديداً، تُرفع صوره داخل قاعات البرلمانات في العالم، بعد أن كانت تُرفع بخجل خارج المجلس التشريعي في رام الله. فوز مروان البرغوثي في الانتخابات الرئاسية، ظل في السجن أو تحرر، وحصول قائمة «الحرية» على مقاعد وازنة في التشريعي، سيحرّكان مشروع التحرر الفلسطيني الذي غرق في مستنقع آسن وثلاثة عقود عِجاف.

حتى يكون الأردن قوياً منيعاً

أسامة أبو ارشيد

إذا استعرنا العبارة التي وردت في رسالة العاهل الأردني، الملك عبد الله الثاني، يوم الأربعاء الماضي، تعليقاً على «المخططات» التي كانت «تُهدف إلى زعزعة استقرار البلاد»، فإن «الفتنة وئدت». هذا ما يريده ويتمناه كل أردني. وكان الشارع الأردني صدم يوم السبت الماضي بإعلان السلطات اعتقال مسؤولين سابقين، في مقدمتهم رئيس الديوان الملكي الأسبق، والذي كان مقرّباً من الملك، باسم عوض الله، وأحد أعضاء العائلة المالكة غير المعروفين، الشريف حسن بن زيد، فضلاً عن آخرين من معاونين ولي العهد السابق، والأخ غير الشقيق للملك، الأمير حمزة بن الحسين. أما المفاجأة الأكبر فكانت في تلميح إلى دور للأمير في «المؤامرة»، والطلب إليه من رئيس هيئة الأركان المشتركة، اللواء يوسف الحنيطي، التزام بيته. بل ووصل الأمر بنائب رئيس الوزراء، وزير الخارجية، أيمن الصفدي، إلى اتهام الأمير بشكل صريح بأنه «أراد تقديم نفسه كحاكم بديل»، عبر «ركوب موجة». الأوضاع الاقتصادية الصعبة في المملكة، والتي ضاعفت جائحة كورونا من حدّتها.

بعيداً عن حديث المخططات لزعزعة استقرار الأردن، والتلميح إلى تورّط أطراف إقليمية فيها، والتي فسرها الشارع إشارة إلى إسرائيل، بالإضافة إلى السعودية والإمارات، اللتين يرتبط عوض الله بهما بشكل وثيق، وهو ما يحمل كما ابن زيد الجنسية السعودية، فما من شك أن الأردن مستهدف بشكل مباشر. وليس سراً القول إن مثلث تل أبيب - الرياض - أبو ظبي حانق على الأردن لأسباب عدة، من ذلك أن الرياض وأبو ظبي ينازعان عمّان رعاية الأماكن المقدسة في القدس المحتلة، في حين لا يخفي رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، استياءه من الأردن، ومن الملك شخصياً، بسبب تمسّكهما بمحدّدات تلك الرعاية ومقتضياتها، وهو لا يمانع إدارة ملف الأمير حمزة، أكبر للسعودية والإمارات لمزاحمة المملكة في هذا الملف.

لا يعني ما سبق تأييداً لتلميحات مسؤولين أردنيين أن الأمير حمزة مرتبط، بشكل أو آخر، بأجندة إقليمية ضد الأردن، يفهم ضمناً أن باسم عوض الله وحسن بن زيد مُتَوَرِّطان فيها. حتى الرواية الرسمية الأردنية لا تقول ذلك صراحة، وسقف لائحة اتهاماتها بحقّه تحدّث عن «أوهام» لدى الأمير بأن يدفع به الاحتقان الشعبي جرّاء الضائقة الاقتصادية والأزمات السياسية والاجتماعية في البلاد إلى تبوّء العرش. ولا أظن أحداً في السلطة أو خارجها يصدّق أن تغييراً في هرمية السلطة أمر في متناول اليد، لا عبر انقلاب، ولا ثورة شعبية، فثمة إجماع في الأردن على مؤسسة العرش، والتي هي اختصاص حصري للأسرة الهاشمية، وللأردن ملك واحد هو عبد الله الثاني، وليس سيناريو الخلاف العلني، غير المسبوق، داخل الأسرة المالكة في مصلحة أحد. وبغض النظر عن اتفاقنا أو اختلافنا مع كيفية إدارة ملف الأزمة، إلا أن حسم الملك لها، وتأكيد حرصه على وحدة الأسرة الهاشمية وتماسكها، «ورعايته» أخاه الأمير، بعد أن تعهد هذا الأخير بالوقوف وراءه، أمر مرحبّ به، وذلك لقطع الطريق على متوسلي الفتن.

ثمّة جملة من الأمور، لا بد أن ينتبه إليها صانع القرار في الأردن، أولاً، إن طريقة إدارة ملف الأمير حمزة، والتسريبات التي كَشَفتْ عن بعض جوانبها، وما تبع ذلك من تصريحات لمسؤولين أردنيين، زعزعت أسساً كانت تعدّ خطوطاً حمراء في الماضي. لم يكن من الحكمة على الإطلاق السماح بالتطاول على أمير من الأسرة المالكة من موظفين حكوميين أو صحافيين محسوبين على الحكومة وأجهزتها. وقد أحسن الملك بضبط المسألة ومعالجتها داخل الأسرة، خصوصاً وأنه، فيما يبدو، لا توجد أرضية لاتهام الأمير بتخابر أجنبي. ثانياً، صحيحٌ أن الأردن الرسمي يعتبر نفسه جزءاً من معسكر «الاعتدال العربي»، ولكن الحقيقة أن بعض اضلاع ذلك المعسكر لا تريد خيراً بالمملكة، وهي لا ترى فيها شريكاً، بل تريدها تابعاً، في محاولةٍ لاستغلال ضائقتها الاقتصادية لتمرير أجنداتٍ إقليميةٍ على حسابها. ثالثاً، بغض النظر عن اتهام بعضهم نوابا الأمير حمزة في حديثه عن الفساد والمحسوبية والترهل الإداري والأزمات الاقتصادية والاجتماعية وخنق الحريات في الأردن، إلا أن هذا لا ينسف أساس ملاحظاته، بل إن الملك نفسه تحدّث عن ذلك غير مرة.

يعاني الأردن، كما دول عربية أخرى كثيرة، من أزماتٍ هيكليةٍ سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وإدارياً، ولا بد من الاعتراف بذلك إن أردنا أن نعبُر ببلادنا إلى بر الأمان وتجنيبها خطر الانفجار. ومعلوم أن الأردن يستضيف ملايين اللاجئين الفلسطينيين والسوريين وغيرهم، وكثير من وعود الدعم العربي والدولي هي مجرّد «زَمارٍ اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ في يَوْمٍ عَاصِفٍ». البنية التحتية الأردنية مهترئة جرّاء ضعف الإمكانات، وليس سرّاً أن الأردن دولة فقيرة لناحية الثروات الطبيعية والمائية. والاقتصاد الأردني يعيش عملياً على أجهزة الإنعاش، وقد فاقمت الجائحة من كارثية الأوضاع. حسب تقرير صدر أخيرا عن البنك الدولي، إجمالي الدين العام للأردن العام الماضي 47 ملياراً ونصف المليار دولار، ويتوقع أن يتخطى 50 مليار دولار نهاية العام الحالي. وبين التقرير أن نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي سيقفز، نهاية هذا العام، من 110,5% إلى 113,5%. أما نسبة البطالة التي فاقمتها جائحة كورونا، فهي تقترب من 25%، دع عنك البطالة المقنّعة، بمعنى هؤلاء الذين يعملون في وظائف لا تسد عَوَزهم. وتوضح تقارير أخرى أن نصف سكان المملكة (10 ملايين) يعيشون تحت خط الفقر، إذا ما أخذنا بأن خط الفقر في الأردن يبلغ 68 دينارا (95 دولارا) للفرد شهرياً.

> ثمّة إجماع في الأردن على مؤسسة العرش، والتي هي اختصاص حصري للأسرة الهاشمية، وللأردن ملك واحد هو عبد الله الثاني

ولا يقف الأمر عند حدود ضعف كثيرة، من أزمات هيكلية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وإدارياً، ولا بد من الأزمة. وكان العاهل الأردني نبه إلى ذلك، وانتقده بشدة، عندما تحدّث عن المحسوبيات وضعف الكفاءة الإدارية، بعد حادثة انقطاع الأوكسجين في مستشفى السلط، الشهر الماضي (مارس/ آذار)، مخلّفة سبعة قتلى. وإذا ما أضفنا إلى ذلك تراجع منسوب الحريات، وسيادة سياسات الكبت، والنكوص عن مكتسبات ديمقراطية كثيرة على مدى العقود الماضية، والمزاج الشعبي المتوتر بسبب جائحة كورونا، وفشل الحكومة في التصدّي الفعال لها، بسبب قلة الإمكانات والفساد وسوء الإدارة، فإن الأردن يكون مواطنين، والتحوّل إلى مجتمع، أي إلى شعب حقا، وبكل معنى الكلمة.

لن تصبحوا شعبا واحدا ما دام نظام الأسد باقيا، وما دام يستطيع التلاعب بكم، بل إنكم ستبقون تدفعون أثمانا إقليمية ودولية كبيرة في سبيل حريتكم، فلا تتردّدوا في حتّ الخطى من أجل الخلاص منه نهائيا، ويأتي في مقدمة ذلك الوحدة، لعزل هذا النظام والتخلص منه نهائيا..

التفوّا حول أصحاب المعرفة والفكر والمواقف النبيلة بينكم، فلديكم منهم كثير، استمعوا إليهم وخذوا بما يقترحونه، ولا تستخفّوا بمفكّر مجرّب، فهو جزء من ذاكرتكم، وثروتكم الرمزية، وجزء من تاريخكم. تستحق المرأة السورية الرائعة والشجاعة والصابرة كل التقدير والعرفان، فهي التي أعطت للثورة السورية طابعها الخاص والمتميز، منذ بداياتها، وقدّمت كل ما يمكنها، من تضحياتٍ وبطولات. لذا لا يمكن أن تبني سورية الجديدة بدون مكانة طبيعية للمرأة السورية، تضمن حقوقها ومكانتها السامية في المجتمع، هذا أقل تقدير لأمهاتنا وأخواتنا وزوجاتنا وبناتنا، فهم عنوان للحياة والكرامة.

تحية لشباب سورية الشجعان الذين كسروا هيبة النظام بمظاهراتهم الجريئة التي واجهت هراوات الشبّيحة ورصاص أجهزة الأمن في مظاهراتهم السلمية، في امتداد مدن سورية وبلداتها وقراها، وكل الطيف للأطفال أبنائنا الذين حرموا من طفولتهم، ومن طمأنينتهم، فهذا ما حاولناه من أجل مستقبل أفضل لهم.

كل التقدير والعرفان لكل فئات الشعب السوري الأخرى، المعلمون والأطباء والإعلاميين والمثقفين ورجال الدين والمهندسين والعمال والفلاحين، وكل الذين لعبوا دورا مشرّفا ورائدا في مقاومة النظام الأسدي، وفي الكفاح من أجل حرية شعبنا وكرامته. رجاءً، لا تنخرطوا إلى مصالحكم الخاصة بوصفها متعارضة مع المصلحة العامة، فهي جزء، أو يجب أن تكون جزءاً، منها.. فما أهمية أن يحقّق المرء مصلحة خاصة ما، في وضع يكون فيه في سفينة غارقة أو مضطربة السلامة العامة والازدهار العام والمساواة لكل السوريين خير ضمان لازدهارنا وتطوّرنا على الصعيد الشخصي.

اعتمدوا أسساً صلبة وواضحة ومرنة للدولة، تستوعب الجميع، عربا وكردا وشركسا وتركمانا وأرمنا، وكل الإثنيات والمكوّنات، تسيرون عليها، ولا تكون محلّ خلاف بينكم، وإن تباينت قراءاتها بالنسبة لكم، لأن استقرارها يضمن استقرار الدولة الذي سيتوقف عليه نجاح الثورة، أسسا تقوم على الحرية والمواطنة المتساوية والديمقراطية، فهذا ما يكفل حقوق الجميع، والعدالة للجميع، لبناء سورية المستقبل.

شعبنا يستحقّ السلام والحرية والعدالة.

.. سورية الأفضل والأجمل بانتظاركم.

(كاتب سوري)

العصيان طريق للتخلص من استبداد الطغيان

سيف الدين عبد الفتاح

في مقالي السابق في «العربي الجديد» (2021/3/26)، عن رؤية المستشار طارق البشري، رحمه الله، للظاهرة الاستبدادية، استدرك على الزميل معن البياري أنني قد عرضت هذه الرؤية من نقول للراحل من دون إشارة إلى الكتب التي رجع إليها المقال في كتابة تلك الأفكار، وهو محق في ذلك، وهذه فرصة سانحة هنا للإشارة إلى كتابين مهمين للمستشار البشري، لم يتوقف عندهما كثيرون، على أهميتهما الكبيرة، وعلى ما تضمناه من أفكار تشكل رؤية رصينة له، تتعانق فيها رؤية رجل الدولة والفقيه والمفكر والمؤرّخ والقاضي، وقد شكل هذا التنوع في المشارب والأدوار تميزا في تلك الكتابات التي اضطلع بها، والظواهر التي عالجها. الكتابان «مصر بين التفكك والعصيان» و«جهاز الدولة وإدارة الحكم في مصر المعاصرة». وقد بدا له أنه يكتب هذه الرؤية المعمقة عن الظاهرة الاستبدادية، مصححا مفهوم الدولة وأدوارها ووظائفها الجوهرية، وكان هذا من أهم الثمار التي يمكن التوقف عندها من خلال تلك الكتابات، وعلى الأخص في هذين الكتابين، حيث رصد خلالهما ظاهرة الاستبداد، والدولة المشخصنة، والدعوة إلى العصيان، والنشأة الحديثة لأجهزة الحكم قبل 1952، وجهاز الدولة في الحقبة الناصرية، وأسلوب الانفراد بالسلطة في عهدي أنور السادات وحسني مبارك، وحصاد الاستبداد الديمقراطي لنظام 1971.

تتعلق هذه القضايا في جوهرها بضرورات الدولة في مجتمعنا المعاصر، من دون أن يعني ذلك أن يتحوّل الأمر إلى الحفاظ على الدولة، من دون تأدية جوهر وظائفها وإنجاز أدوارها، ذلك أن مغزى الدولة، على غير ما يرى هؤلاء الذين ينتمون إلى «الدولتية»، أن للدولة أدواراً وجب عليها القيام بها، ووظائف حق عليها أن تلتزم بها، وأن «الدولة المشخصنة» أو «الدولة القابضة» هما نماذجان مشوهان للدولة التي لا تقوم بكل ما يُتطلب منها وما يراد لها أن تقوم به، فالدولة ليست مجالاً للتقديس، ولكنها بحق أداة تفعيل للقيام بأدوارها وخدمة الشعوب ومواطنيها، ضمن قواعد كلية، تؤدي إلى فاعلية الدولة في أدائها، وكذا فاعلية أداء أجهزتها. ومن هنا كانت مهمة الكتابين، حينما تطرقا إلى أفكار أساسية؛ أهمها ما ذكره المقال السابق من متون على هوامش الاستبداد، وما أكد عليه.

من المهم التأكيد أن يُشار إلى أن المستشار البشري، كما اهتم بمفهومي الجماعة الوطنية والمواطنة وكذا بالقاعدة التي تؤكد على التمكين لتيار أساسي في الأمة بشكل النواة الحافظة لتوازن العلاقة بين الدولة والمجتمع فضلت تشكيلها في أطر سوية وأجهزة حقيقية ووظائف مرعية، فإنه في هذا السياق أراد أن يوظّن أفكارا مهمة؛ فنادى دوما بضرورة تأسيس علم للاستبداد، يقوم على تشريح ظواهره، والوقوف على أجهزته وأدواته، وكذا القدرة على مواجهته والتخلّص منه، وكأنه بعد أن تحدّث عن الدولة المشخصنة كان عليه أن يقدّم رؤية فاعلة لمواجهة هذا النموذج الذي يشكل، في حقيقته، مدخلا لتمكين الاستبداد، والتأكيد على مسالك الاستعباد. ومن هنا، من الأهمية الإشارة إلى ذلك الوصل بين رؤية البشري في هذا المقام والفصل الأخير الذي عقده عبد الرحمن الكواكبي في كتابه «طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد»، عن التخلص من الظاهرة الاستبدادية، والتي أكد فيها على ضرورة وجود البديل، وكذا على التدريج في مواجهة الاستبداد، وأخيرا اعتماد النهج السلمي في مقاومة الظاهرة الاستبدادية وكل تشكيلاتها. في هذا المقام، تطرق البشري إلى مقولة جامعة، تؤكد على هذا المثلث الجامع، للوقوف في مواجهة الاستبداد ضمن مقولة له اتخذها عنوانا لكتابه «التفكك أو العصيان»، مشيرا إلى فهم دقيق وعميق لفكرة العصيان السلمي وأدوارها في مواجهة كل التجليات للظواهر الاستبدادية وأجهزتها المختلفة.

> بيت الاستبداد وشبكته أوهن من بيت العنكبوت، والعصيان والاحتجاجات السلمية في مواجهة عنف الدولة يشكلان مازقا لها

ويؤكد البشري، ضمن فحصه عالم المفاهيم، على أهمية العصيان، مطالبا بضرورة «فهم الأمور على وجهها الصحيح؛ ليكون للكلمات دلالاتها الصحيحة. ويتعين أن نعرف من هو في الحقيقة من يقف في مجال العصيان: هل هم من تحوّلت الدولة على أيديهم إلى أن تكون شاذا خاصا لهم ولذويهم؟ أم من يريدون ويسعون إلى أن يرزوا الدولة إلى الخلق» أو «يوم الحذر» أو «يوم اليقظة»، عسى أن يكون في يقظتنا الجماعية ما يوقظ النيام فينا، ولا يعتبر أي من ذلك تجمعا يعاقب عليه القانون أو يستدعي ترخيصا من أحد، أو يمكن أن يُقال إن من شأنه تهديد الأمن والسكينة أو تعريض الممتلكات للخطر»، هكذا كانت دعوته التي تحققت بعد أقل من سنوات خمس، حيث تداعت الجماهير المصرية، وعبرت، بأحداثها المتراكمة، في كل ربوع مصر، داعية إلى إسقاط بيت الاستبداد بكل صوره.

بيت الاستبداد وشبكته أوهن من بيت العنكبوت، والعصيان والاحتجاجات السلمية في مواجهة عنف الدولة إنما يشكلان مأزقا لها، كما يشكّل كشفا لحقيقة أنها لم تعد تعبّر عن أدوارها الحقيقية من جانب، وعن شعبها ومطالبه وضروراته من جانب آخر. وهنا تثمّن رؤية طارق البشري للعصيان، والمقاومة السلمية، خصوصا أن الفعل السلمي المنتج يستوجب حركة جامعة وشاملة أوسع ما تكون، أو بعبارة أدق، فإنه بقدر سعتها وشمولها بقدر ما تكون منتجة، وبقدر ما تكون أرضية في الإنتاج بقدر ما تكون أعمق في أثرها الطيب المرجو. كما أن هذا الفعل المنتج يستوجب صبرا على الشدائد التي سيواجه بها حتما؛ لأن «الحكم المشخصن لا بد أن يستخدم العنف في البداية، وهو لا يواجه أزماته إلا بمزيد من التسلط وقلة الحيلة والقمع، كما أن هذا الفعل المنتج يقتضي طول النفس، وأن الصبر وطول النفس واستبقاء السلمية في التعبير رغم تحمل الصعاب كل ذلك يزيد من فاعلية ومن اتساع جامعيته ونمو شموله»؛ هكذا تنبأ البشري بحكمته، عملا احتجاجيا قد يتطوّر إلى حالة ثورية، وقد حدث ما توقعه في ثورة يناير.

(كاتب مصري)

احتجاج في ميدان التحرير في 10/ 2/ 2011 (Getty)

كاريكاتير — عماد حجاج

إلى السوريين

ميشيل كيلو

أملى الكاتب السوري، ميشيل كيلو، هذه الكلمات، وهو على سرير الشفاء في باريس، وتتمنى له «العربي الجديد» أن يخرج من مرضه سالما معافى.

إلى الشعب السوري الذي اعتزّ به، وأنتمي إليه. إلى شابات سورية وشبابها، أمل المستقبل: هذه نصائح صادرة من قلبي، وعن تجربتي، وعن أملي بمستقبل أفضل لكل السوريين:

لن تصبحوا شعبا واحدا ما دام نظام الأسد باقيا، وما دام يستطيع التلاعب بكم، بل إنكم ستبقون تدفعون أثمانا إقليمية ودولية كبيرة في سبيل حريتكم، فلا تتردّدوا في حتّ الخطى من أجل الخلاص منه نهائيا، ويأتي في مقدمة ذلك الوحدة، لعزل هذا النظام والتخلص منه نهائيا..

> لن تصبحوا شعبا واحدا ما دام نظام الأسد باقيا، وما دام يستطيع التلاعب بكم، بل إنكم ستبقون تدفعون أثمانا إقليمية ودولية كبيرة في سبيل حريتكم

التفوّا حول أصحاب المعرفة والفكر والمواقف النبيلة بينكم، فلديكم منهم كثير، استمعوا إليهم وخذوا بما يقترحونه، ولا تستخفّوا بمفكّر مجرّب، فهو جزء من ذاكرتكم، وثروتكم الرمزية، وجزء من تاريخكم. تستحق المرأة السورية الرائعة والشجاعة والصابرة كل التقدير والعرفان، فهي التي أعطت للثورة السورية طابعها الخاص والمتميز، منذ بداياتها، وقدّمت كل ما يمكنها، من تضحياتٍ وبطولات. لذا لا يمكن أن تبني سورية الجديدة بدون مكانة طبيعية للمرأة السورية، تضمن حقوقها ومكانتها السامية في المجتمع، هذا أقل تقدير لأمهاتنا وأخواتنا وزوجاتنا وبناتنا، فهم عنوان للحياة والكرامة.

تحية لشباب سورية الشجعان الذين كسروا هيبة النظام بمظاهراتهم الجريئة التي واجهت هراوات الشبّيحة ورصاص أجهزة الأمن في مظاهراتهم السلمية، في امتداد مدن سورية وبلداتها وقراها، وكل الطيف للأطفال أبنائنا الذين حرموا من طفولتهم، ومن طمأنينتهم، فهذا ما حاولناه من أجل مستقبل أفضل لهم.

كل التقدير والعرفان لكل فئات الشعب السوري الأخرى، المعلمون والأطباء والإعلاميين والمثقفين ورجال الدين والمهندسين والعمال والفلاحين، وكل الذين لعبوا دورا مشرّفا ورائدا في مقاومة النظام الأسدي، وفي الكفاح من أجل حرية شعبنا وكرامته. رجاءً، لا تنخرطوا إلى مصالحكم الخاصة بوصفها متعارضة مع المصلحة العامة، فهي جزء، أو يجب أن تكون جزءاً، منها.. فما أهمية أن يحقّق المرء مصلحة خاصة ما، في وضع يكون فيه في سفينة غارقة أو مضطربة السلامة العامة والازدهار العام والمساواة لكل السوريين خير ضمان لازدهارنا وتطوّرنا على الصعيد الشخصي.

اعتمدوا أسساً صلبة وواضحة ومرنة للدولة، تستوعب الجميع، عربا وكردا وشركسا وتركمانا وأرمنا، وكل الإثنيات والمكوّنات، تسيرون عليها، ولا تكون محلّ خلاف بينكم، وإن تباينت قراءاتها بالنسبة لكم، لأن استقرارها يضمن استقرار الدولة الذي سيتوقف عليه نجاح الثورة، أسسا تقوم على الحرية والمواطنة المتساوية والديمقراطية، فهذا ما يكفل حقوق الجميع، والعدالة للجميع، لبناء سورية المستقبل.

> لن تصبحوا شعبا واحدا ما دام نظام الأسد باقيا، وما دام يستطيع التلاعب بكم

شعبنا يستحقّ السلام والحرية والعدالة.

.. سورية الأفضل والأجمل بانتظاركم.

(كاتب سوري)

تركيا وأوروبا... خطوة إلى الأمام

بشير البكر

زيارة أوروبية إلى أنقرة على مستوى عال هي آخر مستجدات العلاقات التركية الأوروبية التي تشهد توترا نوعيا منذ أكثر من عام، بسبب التطورات في منطقة شرق المتوسط. وكانت بداية الخلاف من ليبيا، عندما سجّلت بلدان أوروبية، وخصوصا فرنسا، اعتراضها على اتفاق أنقرة مع حكومة فايز السرّاج على مذكرة التفاهم للتعاون الأمني والعسكري، والذي تلاه طلب السرّاج رسميا من الدولة التركية مساعدة قواته عسكريا، وهذا ما حصل، وأدى إلى تغيير موازين القوى. وبدلا من أن تدخل قوات اللواء المتقاعد خليفة حفتر طرابلس انكفأت، بعد خسارتها سلسلة من المعارك والقواعد الأساسية في مدن الساحل الغربي. وبفضل ذلك، انتقل الملف الليبي الى مستوى جديد. وتعد واحدة من النتائج المهمة حصول مباحثات تونس بين الأطراف الليبية، والتي أسفرت عن توافق على خريطة طريق لحل الأزمة، ولكن هذه التطورات لم تبعث على الارتياح في باريس التي استنفرت الاتحاد الأوروبي، والذي فرض عقوبات إضافية على أنقرة بذريعة «أنشطة تركيا المزعزعة للاستقرار في شرق المتوسط» والمقصود من ذلك دورها في ليبيا، وعمليات التنقيب التي قامت بها في البحر المتوسط، وهو ما اعتبرته بعض دول أوروبا تهديدا لمصالح قبرص اليونانية واليونان. وكان الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، سعيدا بذلك، واعتبر إن العقوبات الجديدة «تُظهر أن الاتحاد الأوروبي لن يقبل بعد الآن أي أعمال مزعزعة للاستقرار في نطاقه»، في حين بقي الباب مفتوحا بين أنقرة والاتحاد الأوروبي، بسبب تمايز بعض الأطراف الأوروبية الأخرى، ومنها رئيس المجلس الأوروبي، شارل ميشيل، الذي علق بعد صدور العقوبات بقوله إن الاتحاد يريد «تعاونا مسؤولاً مع تركيا» بشأن هذه القضية. وقادت هذه الروحية إلى تحديد موعد اللقاء الجديد الذي استضافته أنقرة يوم الثلاثاء الماضي، وشارك فيه من الجانب الأوروبي شارل ميشيل ورئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لايين.

كانت النتائج التي انتهت إليها الاجتماعات إيجابية، حسب توصيف الطرفين. ويعود الفضل في ذلك إلى الروحية التي تحليا بها، وعبر عنها الوفد الأوروبي من خلال القدوم إلى أنقرة للمشاركة في اجتماعات فيزيائية في زمن كورونا. وسبق ذلك موقف تركي تمثل في وقف نشاطات التنقيب عن النفط والغاز. ومن الملفات التي توقف أمامها الطرفان الهجرة والاقتصاد. ويدرك الاتحاد الأوروبي أهمية الدور الذي تلعبه تركيا في مواجهة الهجرة السورية إلى أوروبا. وعلى هذا الأساس، اتفق الطرفان عام 2016 على تنظيم العملية، ووقع على تركيا التزام ضبط الهجرة مقابل تعهدات أوروبية، منها إلغاء تأشيرة دخول بلدان الاتحاد للمواطنين الأتراك، وإعطاء تركيا تسهيلات جمركية، وبدء مفاوضات من أجل اتفاقية الاتحاد الجمركي، وتقديم ستة مليارات دولار حتى 2018، من أجل برامج لمساعدة اللاجئين السوريين. ولكن الجانب الأكبر من الاتفاقية بقي حبرا على ورق، ففي حين التزمت تركيا بوقف سيل الهجرة، لم يف الاتحاد الأوروبي بالتعهدات الأساسية، التأشيرة واتفاقية الاتحاد الجمركي والمساعدات المالية التي بقيت عند حدود مليار دولار.

أملت المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة الجولة الجديدة من المفاوضات. ولو لم تكن تركيا تمثل أهمية خاصة لما زارها أكبر مسؤولين أوروبيين في ظروف كورونا، وفي ظل التوتر التركي الفرنسي الذي رفعت من منسوبه الحرب بين أرمينيا وأذربيجان، وموقف تركيا المساند للأخيرة، والذي أدّى إلى حسم الحرب لصالحها. وعلى الرغم من أن الاتحاد الأوروبي يضع شروطا قاسية على انضمام تركيا، وليس هناك أي أفق للمسألة في المدى المنظور، فإن دول الاتحاد تخشى من التقارب بين موسكو وأنقرة، وتعمل على جذب أنقرة نحو أوروبا، ولكن هذا الأمر يحتاج إلى صيغة متطورة من التعاون، وليس مجرّد خطوة لتبريد الأجواء.

اختبار فاشل للإعلام الأردني

جمانة فرحات

لأحداث الأردن في الأيام الماضية دلالاتٌ وارتداداتٌ سياسية عدة، كل مهتم يُمكنه مقاربة ما جرى داخل الأسرة المالكة بطرق مختلفة. تحضر أقلّ التفسيرات تشاؤماً، مثلما تبرز الأكثر تعقيداً، والتي لا ترى في التهدئة أكثر من احتواءٍ مؤقت، لن يطول قبل أن تتجدّد الأزمة، وإنْ بصورة مختلفة. ومعرفة كامل تفاصيل ما جرى منذ السبت الماضي قد تطول في ظل الرسالة المكتوبة التي وجهها الملك عبد الله الثاني إلى الأردنيين وما حملته من رسائل ضمنية، وحرب التسريبات التي لا يزال يخوضها أخوه غير الشقيق ولي العهد السابق، الأمير حمزة، حتى بعد الإعلان عن «التسوية».

ولكن بعيداً عن المقاربات السياسية للأزمة، كان لافتاً الأداء الإعلامي خلالها. لم يتمكّن الأردنيون، وباقي المتابعين حكماً، من الحصول على معلومةٍ واحدةٍ واضحةٍ ودقيقةٍ وحاسمةٍ من وكالة الأنباء الأردنية «الحكومية» (بترا)، أو حتى وسائل الإعلام غير الرسمية في المملكة حتى قبل قرار حظر النشر. بل على العكس، منذ الساعات الأولى للقضية، كان التخبط والارتباك طاغياً في التعامل مع الحدث، بينما كانت المعلومات تخرج من صحف أجنبية. نالت «واشنطن بوست» السبق الأول بتأكيد وضع الأمير حمزة قيد الإقامة الجبرية، حتى أنها فرضت على السلطات الخروج بتسريباتٍ للردّ عليها، وإنْ كان لا يمكن إغفال أن الجزء الثاني من رواية الصحيفة الأميركية عن «مؤامرة انقلاب مزعومة ومعقدة» يمكن أن يكون موضع بحث. أما الأمير حمزة، فعندما قرّر مخاطبة الأردنيين سرّب تسجيله الصوتي بالإنكليزية إلى هيئة الإذاعة البريطاني «بي بي سي»، ثم بالعربية، ثم اختار، هو أو دائرته المقرّبة التي لا تزال خارج الاعتقال، استكمال مسار التسريبات عبر منصّات التواصل الاجتماعي، ما دفع النائب العام إلى إصدار قرار حظر نشر، يشمل وسائل التواصل الاجتماعي، لكنه سرعان ما اضطر إلى التخفيف منه، بعدما فشل في ترك أي أثر تربيبي، خصوصاً أن موقع تويتر طغت عليه التغريدات بشأن القضية قبل القرار وبعده. وحتى عندما أراد وزير الخارجية الأردني، أيمن الصفدي، التصريح بشأن التطورات، بعداً عن حالة الارتباك التي بدت عليه خلال المؤتمر الصحافي الذي عقده لشرح ملابسات القضية، خصوصاً أنه كان يقرأ ما طُلب منه قوله، لم يختر أي وسيلة محلية، بل تحدث إلى صحيفة وول ستريت الأميركية.

فشل الإعلام الأردني في اختبار تغطية الحدث، بأهميته، بعدما سار ضمن المسار المسموح له به فقط. لكن ما حدث ليس مستغرباً أو استثناء، سواء في الحالة الأردنية أو في باقي البلدان العربية.

تعكس حرية الإعلام حالةً أي بلد. وبقدر ما اتسعت بقدر ما يمكن الحديث عن ديمقراطية موجودة. أما تقلّصها فهو دليل على مدى تجذّر الرقابة وتقييد الحريات. وفي الحالات العربية المتعدّدة، يبدو الأمر معكوساً، تخضع وسائل الإعلام لرقابة السلطات ولخطوطها الحمراء. وعوضاً عن أن تطرح الأسئلة الصعبة تكتفي بتقديم رواية السلطة، صحفاً ورقية كانت أو مواقع إخبارية إلكترونية. ولعل في ذلك الإجابة، لو جزئياً، على سبب صراع البقاء المرير الذي تخوضه وسائل الإعلام العربية على نحو أصعب من نظيراتها في دول عدة. يندر إيجاد قارئ عربي يدفع

البحث الصعب عن حل سياسي في اليمن

عبد الصمد بن شريف

الإجماع الدولي أن اليمن يعيش، منذ أكثر من ست سنوات، أخطر وأسوأ أزمة إنسانية في القرن الواحد والعشرين. أزمة تحولت، بحكم تعقيدات الوضع الداخلي، واحتدام الصراع بين مذاهب وطوائف وتيارات، إلى مأساة من نتائجها أكثر من 330 الف قتيل، ومئات آلاف من الجرحى والمصابين، وتشريد الملايين وتدمير المؤسسات والمنشآت والبنيات التحتية الحيوية وشل الخدمات. كما تفشّت الأوبئة والأمراض المزمنة بطريقة مرعبة، ما أوصل الوضعية الصحية إلى مستوى غير مسبوق من الانهيار والهشاشة، زادتها تداعيات جائحة كورونا تأزّما واستفحالا. ولم يكن أحد يتوقع أن تتخذ الحرب الدائرة بين قوات الحكومة وحركة أنصار الله (الحوثية)، ذات المرجعية الشيعية، بعدا تدميريا شاملا. وقد ضاعفت قوى إقليمية متطاحنة ومتصارعة من حدّة هذه الأزمة التي أفرزت معطيات وعناصر جيو-سياسية واستراتيجية جديدة في المنطقة، حيث تقود العربية السعودية منذ العام 2015 تحالفا عسكريا للتأثير مباشرة على مجرى النزاع، ودعم الشرعية اليمنية المتمثلة في استعادة الدولة المهرّبة، وعودة الرئيس عبد ربه منصور هادي إلى العاصمة صنعاء، وذلك بناء على طلب منه، بعد فراره من إقامته الجبرية في منزله في صنعاء، ومنها إلى عدن ثم إلى الرياض.

أما حركة أنصار الله، الدرع العسكري للحوثيين، فقد تحالفت تكتيكيا، ومؤقتا، مع الرئيس الراحل، علي عبد الله صالح، الذي لقي حتفه في مواجهة ثأرية، وتمدّدت في اتجاهات مختلفة، لتفرض نفسها قوة مهيمنة على الساحة اليمنية. وبحكم القرابة المذهبية والتبعية الإيديولوجية لإيران، فقد ارتهنت الحركة للمطبخ الجيو-استراتيجي لنظام الملالي في طهران، وصارت تأتمر بأوامرها وتوجيهاتها، خصوصا أنها وجدت في إيران، الحليف الاستراتيجي والمذهبي الذي وفر لها السلاح المتطور، من قبيل الطائرات المسيرة والصواريخ الباليستية. وبذلك ضمن الحوثيون غطاء عسكريا لا يستهان به في ميزان القوى الداخلي والاقليمي، وسندا دبلوماسيا، حيث لم تتردّد إيران في تبادل السفيرين معهم، ما اعتبر اعترافا صريحا بالحركة، كحكومة أملاها منطق الأمر الواقع، لتستقر في صنعاء التي أطبقت عليها سيطرتها.

وما أقدمت عليه طهران في هذا الشأن لم يصدر مثله عن أي دولة. وهذا عامل كاف، لشرح طبيعة الصراع في اليمن، وتداخل خيوط هذا الصراع وتعدّد الواقفين وراءه. وتبعا لذلك، لم تخف إيران غبطتها وافتخارها بفعل تحوّل صنعاء إلى عاصمة تابعة لها، على غرار «فتوحات» أخرى تحققت لها في العراق ولبنان وسورية. وليس هناك أية مفارقة، إذا لوحظ تقاطع بين اسم حزب الله في لبنان وحركة أنصار الله في اليمن، فحزب الله بات قوة سياسية وعسكرية مؤثرة في كل القرارات والمعادلات الداخلية والإقليمية. ويتحكّم في الجنوب الذي اتخذه قلعة له. غير أن الفرق بينهما يتجلى في أن حزب الله يمتلك شرعية المقاومة والممانعة، خصوصا وأنه تمكّن من تحرير الجنوب اللبناني من قوات الاحتلال الإسرائيلية. كما أن لحزب الله امتدادات وعلاقات مع حركات وتنظيمات سياسية، في أكثر من بلد عربي وإسلامي، بخلاف حركة أنصار الله الحوثية التي نشأت على أنقاض صراع داخلي على السلطة، ولم تولد من رحم مقاومة محتل أجنبي، يجثم على جزء من التراب اليمني. لكنهما يتشابهان في ارتباطهما بالمرجعية الشيعية المركزية في طهران، وانخراطهما في أجندة النظام الإيراني، الهادفة إلى إقامة جيوب استراتيجية، تابعة له في أكثر من منطقة، لتضييق الخناق على الخصم السني الكلاسيكي، السعودية، ومن خلالها توجيه رسائل مشفرة إلى الولايات المتحدة التي تعتبر عدوا تاريخيا للنظام الإيراني. ويسود الاعتقاد أن هذا التحوّل الجيو-استراتيجي استفزّ واستنفر دول الخليج وحلفاءها في المنطقة العربية، كما أثار حفيظة قوى غربية، ما دفعها إلى اعتماد سياسة متشدّدة تجاه إيران، وصلت إلى حد انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي الموقع سنة 2015. ولمواجهة خيار التشدد والحصار والتلويح بالعقوبات، لم تتردد إيران في التنسيق مع الصين، ثم إعلان شراكة استراتيجية هللت لها وسائل الإعلام في البلدين، واعتبرتها فتحا تاريخيا غير مسبوق، وهو في الحقيقة رد صيني - إيراني على الولايات المتحدة التي اختار رئيسها الجديد، جو بايدن، الدخول في صراع شامل ومحتدم مع الصين، حتى لا تتحوّل إلى القوة الأولى في العالم، خصوصا وأنها تملك المقومات الاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية والتكنولوجية لتحقيق هذا الهدف.

الأزمة اليمنية جزء من هذا المشهد العربي، المتشظي والملتهب والمفكّك، فحتى عندما تقدّمت السعودية بمبادرة لوقف إطلاق النار، وإنهاء تداعيات الأزمة، رأى فيها الحوثيون مجرد مناورة، أرادت منها المملكة الظهور بمظهر الباحث عن حل سياسي. وعوض الانتصار للحكمة والتعقل، فضل هؤلاء الرد العسكري على المبادرة السعودية، وحمل هذا الرد اسم «عملية يوم الصمود»، استهدفت فيها طائرات مسيرة وصواريخ باليستية مناطق في التراب السعودي.

ونفذت هذه العملية في الذكرى السادسة لإطلاق ما تسمى «عاصفة الحزم»، العملية العسكرية التي شنتها قوات التحالف العربي عام 2015 بقيادة السعودية ضد جماعة الحوثيين التي يعد عدم جنوحها إلى السلم بغرض إثبات أنها أصبحت، بقوة الوقائع والواقع الطرف الأقوى، وأنه ترسخت في أذهان قادتها وعناصرها فكرة الانتصار في الحرب الدائرة في اليمن، وأنهم كسبوا الرهان، وقد لا يقبلون بتقاسم السلطة، على الأقل في المناطق التي يسيطرون عليها. وتبعا لذلك، اختاروا منطق التصعيد لتحسين شروط التفاوض، والرفع من سقف المطالب، على الرغم من أن الحكومة الشرعية تعتبر أنها قدّمت تنازلات كثيرة للحوثيين حقنا للدماء، وتأكيدا لرغبتها في وضع حد للحرب المدمرة.

وفي السياق نفسه، رفضت جماعة أنصار الله مقترحًا أميركيًا لوقف إطلاق النار في اليمن، مبرّرة موقفها بأن ما لم تحصل عليه السعودية وحلفاؤها بالحرب والدمار لن يحصلوا عليه بالحوار، وأن ما سماه المبعوث الأميركي إلى اليمن، تيموثي ليندركينغ، بالمقترح لا جديد فيه، ويمثل الرؤية السعودية والأممية. وتبعا لهذا الموقف المتشدّد، الرافض خيار الحوار والسلام، يبدو جليا أن من بين الأسباب الجوهرية التي تقف خلف استمرار أزمة الشعب اليمني وتعقدها، نجد المقاربة غير الواقعية القائمة على منطق القوة والحل العسكري بديلا للحل السياسي والخيار الديمقراطي، وهذه المقاربة التي تتبناها المليشيات الحوثية، وتحرص على الإمعان والتمادي في التصعيد تخدم أهدافا وأجندة لا علاقة لها بمصلحة الشعب اليمني، وإنما تدافع عن مصالح إيران التي توظف حركة أنصار الله أداة للضغط والابتزاز، في مفاوضاتها مع القوى الإقليمية والدولية.

> مهما تعدّدت قراءات الأزمة اليمنية، فإن السياق التاريخي وطبيعة النظام السياسي المنهار، أضعف الأسس المؤسساتية والقانونية للدولة
>
> الحكومة الشرعية تعتبر أنها قدّمت تنازلات كثيرة للحوثيين حقنا للدماء، وتأكيدا لرغبتها في وضع حد للحرب المدمرة

ومهما تعدّدت قراءات الأزمة اليمنية وتنوعت، في أبعادها وتداعياتها المختلفة، فإن السياق التاريخي وطبيعة النظام السياسي المنهار، أضعف الأسس المؤسساتية والقانونية للدولة، وعمل على إعادة إنتاج البنيات والعلاقات الاجتماعية التي تشكل فيها القبيلة بعصبتيها، العصب الحيوي والعنصر المركزي، في إدارة شؤون الدولة والثروة. وهذا ما أدّى إلى انتشار ممارسات تتعارض مع منطق دولة المؤسسات والقوانين.

وقد ساهمت هذه العوامل المتداخلة والمتشابكة في التعجيل بتفكك بنيات الدولة، وانهيار الخدمات، وتناسل المليشيات والفصائل المسلحة، في مناطق كثيرة من أرض اليمن الحزين. وهذا أيضا مما جعل اجتياح الحوثيين صنعاء في سبتمبر/ أيلول العام 2014 يتم من دون أدنى مقاومة، كما كشف عن ذلك مبعوث الأمم المتحدة الأسبق إلى اليمن، المغربي جمال بنعمر، علما أنه كان يعتقد أن العاصمة كانت ستشهد حربا طاحنة، وهذا لم يحدث، لأن الرئيس الراحل علي عبد الله صالح كان متحكّما في الجيش، واستمر في التواصل مع قياداته. ولفت بنعمر إلى أن صالح كان يعرقل عملية التوافق والحوار، وكان يريد أن يتحكّم في كل صغيرة وكبيرة. وأوضح، في مقابلة أجرتها معه، قبل أيام، قناة الجزيرة، أن منح علي عبد الله صالح حينها الحصانة المطلقة، إلى جانب كل من اشتغلوا معه، كان أحد الأسباب التي أدت إلى انفجار الوضع في نهاية المطاف. علما أن الأمم المتحدة ومجلس الأمن لم يكونا متحمسين لهذه الحصانة، بينما كان رؤساء الأحزاب اليمنية، سواء في اللقاء المشترك أو في حزب المؤتمر الشعبي العام، يدافعون عن الحصانة المطلقة لصالح.

(كاتب وإعلامي مغربي)

ماذا تريد فرنسا من مواطنيها المسلمين؟

ولاء سعيد السامرائي

ربما يكون إعلان المختطفة الفرنسية السابقة، صوفي بيترونن، التي عادت قبل ستة أشهر من مالي، إسلامها، قد فوت على الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، فرصة مناسبة لبدء حملته الانتخابية المقبلة بخطاب بشأن ما يسميه حلف شمال الأطلسي (الناتو) ودوله بالإرهاب الإسلامي! ذلك أن الإجراءات ضد مسلمي فرنسا التي أعقبت وصول بيترونن كانت شديدة العنف بشكل غير مسبوق في أي حكومة سابقة.

بعد حملة تسقيط الشخصية المسلمة الوحيدة المؤثرة لأستاذ الجامعة، المفكر طارق رمضان، الذي أقرّ البوليس بوجود شبكة معروفة بأسمائها عملت للإيقاع به، وتوقيع مجموعة من نخب المشهد الإعلامي والثقافي الفرنسي، الدائمين على القنوات والبرامج منذ أربعين عاما على عريضةٍ توصي بمنع جمعيات المجتمع المدني المسلمة من عرب وأفارقة من الحصول على أماكن للاجتماعات وللنشاطات والاحتفالات والندوات، بحجة «الانعزالية» عن المجتمع الفرنسي، بعد هذا وذاك، يستمر الهجوم اليوم، وبشكل منظم، بحجة «الإسلاموية اليسارية»، من قنوات وأصوات اليمين المتطرّف، والذي يعبر عنه فرنسيون وصهاينة معادون للعرب، وأصدقاؤهم في الخطاب من العلمانيين الكذبة الذين يقنّعون خطاب الإسلاموفوبيا بالعلمانية لا غير. وتعبير الإسلاموية اليسارية أوجده آندريه تاكييف، الصهيوني المتطرّف من المحافظين الجدد الفرنسيين، قبل أكثر من عقد، في أثناء الانتفاضة الفلسطينية الثانية، وكان وقتها أسلوبا شرسا من الحلقات الصهيونية التي فقدت أعصابها أمام التضامن الفرنسي والعالمي للحق الفلسطيني، لتقوم بهجوم منظم ضد الأحزاب اليسارية من الحزب الشيوعي، إلى أحزاب أقصى اليسار. بقيت هذه الأوساط في حالة حرب مع اليسار منذ ذلك الوقت، محاربة كوادره وشخصياته البارزة الملتزمة بالدفاع عن الحق الفلسطيني، حتى تمكّنت، بالضغط المستمر وبالابتزاز السياسي وغيره، من «تخفيف نقدهم» السياسة الإسرائيلية، بل حتى التخلي عن مساندة القضية الفلسطينية. ومع ذلك لم تتوقف هذه الحملات، بل ازدهرت أكثر ضد حزب «فرنسا غير الخاضعة»، المنافس والأكثر حظا للفوز أمام الرئيس ماكرون في الانتخابات المقبلة، السائر ضد التيار الإسلاموفوبي المهيمن على السياسة والإعلام، متهمة إياه بالإسلاموية اليسارية.

وقد اغتنم رئيس كتلة هذا الحزب في الجمعية الوطنية، جان لوك ميلانشون، تعدّد مناسبات الهجوم على الإسلام والمسلمين في وقت واحد، من اقتراح مشروع لقانون سمي «الانعزالية وميثاق المبادئ لإسلام فرنسا»، والذي طلبت الحكومة كتابته من مجلس مسلمي فرنسا، والهجمة على الجامعات والأكاديميين في مجال الدراسات الاجتماعية، ليقدّم مداخلة تاريخية أمام الجمعية الوطنية ضد قانون «الانعزالية»، فند فيها، بالوقائع والأحداث التاريخية لفرنسا وتاريخ المسيحية والإسلام، الإجراءات التي تقوم بها حكومة الرئيس ماكرون ضد مواطنيها المسلمين، إذ بدأ بالقول إن هذا القانون خطر، لأنه يهدّد الحريات، ويفتح بابا على مواطنينا المسلمين، لأن الانعزالية كمفهوم قانوني غير موجود!. وانتقد ميلانشون بعد ذلك وضع مادة في القانون تفرض قسَم الولاء على الجمعيات التابعة للمسلمين، قائلا إن هذا أمر لا معنى له وخطير، وهو غير مطلوب من الفرنسيين، والجمهورية لا تحتاج قسَما، بل تحتاج احترام لقوانينها. ومن ثم خاطب ميلنشون النواب في الجمعية الوطنية بالقول إن هناك كورونا، ماذا تفعلون في هذا الحين؟ تناقشون الحجاب الذي تم تنظيمه سابقا بقانون؟ خمسة عشر يوما سنناقش مقترح «علاقة» أعمال الإرهاب «المفترضة» بالإسلام؟ الأنواء الجوية تحدثنا عن آثار تدمير البيئة التي تنتظرنا، ونحن نناقش تعدد الزوجات المحدّد بقانون في فرنسا! واستطرد الرجل يقول «هناك عشرات المراكز الاجتماعية، ونحن نناقش إعطاء تأييد للعذرية، والذي منعته أصلا نقابة الأطباء، بل هناك عشرة ملايين فقير وثمانية ملايين عاطل في فرنسا، لكننا منشغلون بالكلام عن إبقاء وجبة الحلال للمسلمين أم إلغائها».

أظهر رئيس كتلة حزب فرنسا غير الخاضعة، في خمسين دقيقة من المداخلة، أن قوانين الجمهورية، وكل ما تبعها من تعديلات منذ عقود، تغطّي كل ما هو مطروح، بل إنه يفيض لكثرة ما تم استعماله والعودة في كل مرة إلى إضافة هذه المادة أو تلك. ليس ذلك فحسب، بل إنه أشار إلى الانعزالية الحقيقية التي تعيشها فرنسا، وهي الانعزالية الاجتماعية للطبقة المتهرّبة من دفع الضرائب، والتي تتنعم بكل امتيازات البلد، ولا تساهم بما عليها من ضريبةٍ يفرضها القانون على كل المواطنين، من دون تمييز، كفيلة بحل مشكلات كثيرة. وقال ملاينشون إن «الانعزالية هي في عدم محاسبة أعضاء رابطة الدفاع اليهودية الممنوعة في إسرائيل وأوروبا وأميركا، ما عدا فرنسا التي طردتنا، نحن نواب الشعب، من تظاهرة دعم يهود فرنسا!».

عبر هذه الإجراءات، تبدو حكومة الرئيس ماكرون هي التي تؤسّس لعزل المواطنين المسلمين، وليسوا هم من يعزلوا أنفسهم، ويبدو التعامل معهم خارج القانون وليس به. وهذا ما يؤكده أيضا ميثاق المبادئ الذي كتبه المجلس الإسلامي الفرنسي بطلب حكومي، والخاص بعمل الجوامع، وطُلب من الجوامع التوقيع عليه. رفض كثيرون من أئمة الجوامع توقيع هذا الميثاق، لأنه وثيقة تقنن حرية المسلمين وحقوقهم في ممارسة حياتهم وعبادتهم، بل فيها تدخل صارخ بجوانب تربية الأبناء، وما عليهم أن يقولوه أو لا يقوله بخصوص قضايا بلدانهم السياسية. في هذا الميثاق، يمكن قراءة المطلوب من مسلمي فرنسا وراء السطور، ليكونوا «ربما» مواطنين كالآخرين، وهو عدم التدخل في الدفاع عن فلسطين، أو أي قضية أخرى وعدم التصريح بوجود عنصرية أو إسلاموفوبيا، لا في المجتمع ولا في الدولة. الهجمة الثالثة التي شنت على مسلمي فرنسا هي تصريح وزيرة التعليم العالي والبحث والتجديد، فريدريك فيدال، عن إنشاء لجنة من أعضاء المجلس الوطني للبحث العلمي، للتحقق حول «مدى علمية» «مفهوم الإسلاموية اليسارية» التي توصم بها الدراسات الاجتماعية، وبعض فروع الدراسات متعدّدة التخصصات. وصفت الوزيرة هذا المفهوم بأنه يأكل الجامعات، مستعملة تعبير مرض الغرغرينا، وأنها تريد حماية الأكاديميين والجامعيين والباحثين، وفصل ما هو علمي عما هو سياسي ونشاط حزبي، فما كان من 600 من الأساتذة والباحثين في المجلس الوطني للبحوث وفي الجامعات، إلا أن ردّوا بتوقيع رسالة شديدة اللهجة ضد الوزيرة، مطالبين باستقالتها، إذ اعتبروا استهداف الدراسات الاجتماعية ومواضيع وقضايا البحوث عن الاستعمار وما بعده، وإيجاد الحلول للمشكلات التي ترتبت عليه من تجريم عرقي وعنصرية وإسلاموفوبيا تشهيرا وتسقيطا، واعتبروا الهجمة على الجامعات والدراسات في هذه المواضيع قمعا فكريا وثقافيا، متأسفين على استعمال الوزيرة تعابير اليمين المتطرّف ضدهم.

> في الهجوم الواسع على الإسلام ومسلمي فرنسا، يبرز تأثير الحلقة الصهيونية المقرّبة من الرئيس، والتي تقف وراء أفكار عديدة تبناها
>
> استعمال ورقة الإسلام والمسلمين اختيارٌ محسوب، ورغبةٌ من الرئيس الفرنسي بجذب واسع لأصوات اليمين المتطرّف

تطرح حكومة الرئيس إيمانويل ماكرون قانون الانعزالية، ويصدر ميثاق مبادئ الإسلام في فرنسا، وتستهدف الدراسات الاجتماعية الموصومة بالإسلاموية اليسارية، وذلك في غضون أزمة كورونا، ليُضاف خوف آخر إلى خوف الناس من العدوى بهذا المرض الذي سبّبت إدارته مشكلات كبيرة لشرائح الطلاب، ولملايين العاملين الذين فقدوا أعمالهم بسبب الحظر المفروض على مجموع النشاطات التجارية والسياحية، بل لغالبية الشعب الفرنسي الذي اتعبه الحظر وتبعاته. بل إن استعمال ورقة الإسلام والمسلمين خلال الأزمة هو اختيارٌ محسوب، ورغبةٌ من الرئيس الفرنسي بجذب واسع لأصوات اليمين المتطرّف لانتخابه لدورة رئاسية ثانية، بدليل توقيت المناظرة التلفزيونية لوزير الداخلية، دارمانن، مع رئيسة حزب التجمع الوطني (المتطرف)، مارين لوبان، حيث تبادل الطرفان، الحكومي والمتطرّف، المشاعر المشتركة حول أخطار الإسلام والمهاجرين، حتى ذهب الوزير إلى القول إلى رئيسة اليمين العنصري إنها غير فعالة بما فيه الكفاية، لترد هي عليه بأنها مستعدّة للبصم على كتابه الصادر حديثا، وعلى برنامجه الانتخابي من دون أي مشكلة؟ في هذا الهجوم الواسع على الإسلام ومسلمي فرنسا، يبرز تأثير الحلقة الصهيونية المقرّبة من الرئيس، والتي تقف وراء أفكار عديدة تبناها منذ ترشّحه، للإجهاز على تضامن أهم جالية فرنسية مسلمة، ومنعهم من إظهار تعاطفهم مع الحق الفلسطيني، وهو ما لن يتحقق لكل هذه الحلقات. وفي الوقت نفسه، قطع الطريق على أي تأثير ديني، يأتي خصوصا من تركيا!

(كاتبة عراقية في باريس)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ◻ مدير التحرير **ارنست خوري** ◻ المدير الفني **إميل منعم** ◻ السياسة **جمانة فرحات** ◻ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ◻ الثقافة **نجوان درويش** ◻ منوعات **ليال حداد** ◻ الرأي **معن البياري** ◻ المجتمع **يوسف حاج علي** ◻ الرياضة **نبيل التليلي** ◻ تحقيقات **محمد عزام** ◻ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
◻ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
◻ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

◻ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
◻ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
◻ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
◻ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads